P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** | **E-ISSN:** 2602-5426
المجلد: 17 – **العدد:** 01 (2026)، ص: 871 - 885

تقييم أداء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (WAEMU)على ضوء نظرية المناطق النقدية المثلى

Evaluating the performance of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU) in light of the optimal monetary zones theory

حماشي زين الدين
جامعة سطيف1(الجزائر)، zineddinehamm@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/02/20 **تاريخ القبول:** 2026/05/29 **تاريخ النشر:** 2026/05/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى عرض وتقييم تجربة الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا (WAEMU) من زاوية التكامل النقدي ما بين دوله الأعضاء – باعتباره منطقة نقدية- والتأكد من مدى مطابقة شروط إقامته لشروط نظرية المناطق النقدية المثلى (الصيغة التقليدية)، ومدى تحقيق هذه المنطقة النقدية للأهداف التي من المفروض أن تنتج بعد تشكيل المنطقة النقدية (الصيغة الحديثة) خاصة الآثار التجارية منها.

توصل البحث إلى جملة من النتائج من بينها عدم تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا لشروط نظرية المناطق النقدية المثلى، كما أن تشكيل هذا التكتل لم يسمح بتحقيق مستوى مقبول من منافع التكامل، حيث تبقى المبادلات التجارية ما بين أعضائه ضعيفة، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات البينية.

كلمات مفتاحية: الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا، منطقة نقدية، تكامل اقتصادي، نظرية المناطق النقدية المثلى.

تصنيف JEL : F02، F15، F42

Abstract:

This research aims to present and evaluate the experience of the West African Economic and Monetary Union (UEMOA), from the perspective of monetary integration among its member states – as a monetary area – and to ascertain the extent to which its establishment aligns, with the conditions of the theory of optimal monetary areas (the traditional model), and the degree to which this monetary area achieves the objectives, that are supposed to result from the formation of a monetary area (the modern model), particularly its trade-related effects.

The research reached several conclusions, including that the West African Economic and Monetary Union does not meet the conditions of the theory of optimal monetary areas, and that the formation of this bloc has not allowed for an acceptable level of integration benefits, as trade among its members remains weak, in addition to weak intra-regional investments.

Keywords: West African Economic and Monetary Union, monetary zone, economic integration, theory of optimal monetary zones.

JEL Classification: F02 ،F15 ،F42

1. مقدمة:

تضم القارة الافريقية عددا معتبرا من التكتلات الاقتصادية (منها 8 معترف بها من طرف الاتحاد الافريقي) وبأشكال مختلفة (منطقة تجارة حرة، سوق مشتركة، مناطق نقدية)، تتوزع على مختلف المناطق الجغرافية لإفريقيا، حيث سعت الدول الافريقية من خلال هذه التكتلات تحقيق جملة من الأهداف؛ يأتي تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير المعاملات الاقتصادية ما بين الدول الافريقية في مقدمتها، بالإضافة إلى تقليل التبعية للأسواق الخارجية ومنه تخفيض الصدمات الخارجية وانشاء كتلة اقتصادية منافسة على مستوى الاقتصاد العالمي.

من أولى التجارب التكاملية في القارة الافريقية نجد منطقة الفرنك الافريقي، حيث يعود تاريخ إنشائها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث سعت فرنسا إلى ربط اقتصاديات مستعمراتها باقتصادها فأنشأت منطلقة الفرنك الافريقي (Franc CFA)، وهي عبارة عن منطقة نقدية تضم 15 دولة، مقسمة إلى ثلاث مناطق نقدية منفصلة، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا -يضم 8 دول-، الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا- تضم 6 دول-، جزر القمر، حيث أنه لكل منطقة نقدية عملة مشتركة خاصة بها هي الفرنك ويرتبط بسعر صرف ثابت مع اليورو (مع الفرنك الفرنسي سابقا).

لقد مر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا بعدة تطورات، فبدأ بمنطقة نقدية (منطقة الفرنك) تتعامل دوله الثمانية بعملة مشتركة هي فرنك المجموعة المالية لغرب أفريقيا (Franc CFA) منذ 1945 إلى وقتنا الحاضر، ويُسير هذه العملة بنك مركزي مشترك (BCEAO) ثم انضمت دول هذا المنطقة النقدية إلى إتفاقية (ECOWAS) سنة 1975 والتي كانت تضم 15 دولة (انسحبت 3 دولة سنة 2025)، ليتبلور مشروع التكامل لدول غرب افريقيا من خلال تشكيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب وذلك سنة 1994.

يحاول هذا البحث تقييم تجربة التكامل النقدي والمتمثل في المنطقة النقدية "الفرنك" لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا بناء على معايير نظريات المناطق النقدية المثلى، بالإضافة إلى التعرف على الاثار المترتبة على هذا التكامل النقدي على المجال التجاري والاقتصادي للدول الأعضاء.

1.1 إشكالية البحث:

بناء على الطرح السابق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الاتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا (**WAEMU**) منطقة نقدية مثلى؟

2.1 أسئلة البحث:

لتسهيل الاجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية الاتية:

- هل تتوافر الدول الأعضاء للاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا على مقومات بناء منطقة نقدية مثلى؟
- هل ساهم تشكيل منطقة نقدية في غرب افريقيا على تشجيع المبادلات التجارية والاستثمارات داخل المنطقة؟
- إلى أي مدى التزمت دول المنطقة النقدية لغرب افريقيا بتطبيق معايير التقارب الاقتصادي؟

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اقتراح الفرضيات الاتية:

- لا تتوافر الدول الأعضاء للاتحاد النقدي لغرب افريقيا على مقومات وشروط بناء منطقة نقدية مثلى.

- أدى تأسيس المنطقة النقدية لغرب افريقيا إلى الرفع من المبادلات التجارية البينية وكذا الاستثمارات.
- تلتزم الدول الأعضاء في المنطقة النقدية لغرب افريقيا بتطبيق معايير التقارب الاقتصادي المتفق عليها.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوعا محوريا من مواضيع الاقتصاد الدولي والمتعلق بالتكامل الاقتصادي بصفة عامة والتكامل النقدي بصفة خاصة، واستعراض تقييم هذه التجربة في القارة الافريقية من خلال الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، خاصة في ظل الجدل الكبير الذي أُثير حول مدى فعالية استمرار هذه المنطقة النقدية التي يعود جذور تأسيسها إلى العصر الاستعماري.

5.1 أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- عرض تجربة التكامل الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا في مجال المنطقة النقدية "الفرنك"؛
- دراسة مدى توافر المنطقة النقدية لغرب افريقيا على شروط ومعايير المناطق النقدية المثلى؛
- تقييم تأثير تشكيل المنطقة النقدية لغرب افريقيا على المجال التجاري والنقدي؛
- التعرف على عمق مشروع التكامل في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا؛

6.1 منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ القائم على وصف الظاهرة المدروسة والمتمثلة في المنطقة النقدية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، من خلال تقديمها والتطرق إلى نشأتها وآلية عملها، وتحليل آداء هذه المنطقة بالاستناد على المعايير الموضوعة من طرف نظرية المناطق النقدية المثلى بصيغتيها التقليدية والحديثة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة.

2. الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (WAEMU)

يعتبر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا من بين أولى التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية، حيث تعود بداياته إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال تأسيس نواته والمتمثلة في منطقة الفرنك الافريقي، ثم تطور ليشمل مجالات أخرى، سنتطرق في هذا القسم إلى تقديم هذا التكتل وكذا نشأته وبعض الجوانب المتعلقة به.

1.2 تقديم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا :

الاتحاد عبارة عن تكتل اقتصادي أنشئ في 10 يناير 1994 ويضم ثماني دول أعضاء هي: بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال وتوغو، ترتبط هذه البلدان الواقعة في غرب أفريقيا بعملة مشتركة، وهي الفرنك الأفريقي (فرنك المجموعة المالية في أفريقيا (منذ عام 1958))، ترميزه الدولي هو **XOF**-الذي يديره البنك المركزي للاتحاد (البنك المركزي لدول غرب أفريقيا - BCEAO - (الذي تم إنشاؤه في 12 ماي 1962). [1] سبع من الدول الثمانية لديها اللغة الفرنسية كلغة رسمية. اللغة البرتغالية هي اللغة الرسمية في غينيا بيساو.

تبلغ مساحة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا: 3,506,126 كيلومترًا مربعًا، وبلغ عدد سكانه 141,7 مليون نسمة في عام 2022، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة 2022 حوالي 5,9% [2]، خمس دوله ساحلية وثلاث دول أخرى (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) تقع في المناطق الداخلية. تتمتع منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب

أفريقيا بحدود برية مشتركة مع دول مثل نيجيريا وليبيريا وسيراليون وغامبيا وتشاد وغينيا وغانا وموريتانيا والجزائر وليبيـــا، الشكل الموالي يوضح تشكيل هذا الاتحاد:

الشكل رقم (1) الدول المشكلة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (WAEMU)



المصدر: البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا**(BCEAO).**

تسعى هذه المنطقة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:[3]

- تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء؛
- التقارب بين الأداء والسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء؛
- إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء على أساس حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال وحق التأسيس؛
- إنشاء وتنسيق السياسات القطاعية الوطنية من خلال تنفيذ إجراءات مشتركة، وربما سياسات مشتركة؛
- تحقيق التناغم إلى الحد الضروري لحسن سير العمل في السوق المشتركة، وتشريعات الدول الأعضاء، وخاصة النظام الضريبي.

من الناحية الاقتصادية، يمكن تقديم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا من خلال المؤشرات الاتية:

الجدول رقم (1) بعض المؤشرات الكلية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا

	2020	2021	2022	2023	2024
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	161	179	200	205	230
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	1 .3	5.94	5.5	5.3	6.2
معدل التضخم (%)	2.1	3.6	7.4	3.7	3.5
نسبة رصيد الميزانية للناتج المحلي الإجمالي	-6.3	-5.8	-7.7	-6.2	-5.1
نسبة الديون المستحقة للناتج المحلي الإجمالي	31.7	33.2	59.6	62.3	62.4
نسبة الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	-5.0	-6.2	-10.3	-9.7	-6.6

رصيد ميزان تجارة السلع نسبة للناتج المحلي%		-1 .1	-3.3		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا.

2.2 نشأته:

تعود الجذور الأولى لنشأة هذا التكتل إلى وجود اتفاقيتين تنظم العلاقات النقدية والتجارية ما بين هذه الدول، الاتفاقية الأولى تتعلق بالمجال النقدي "اتفاقية الاتحاد النقدي لغرب افريقيا - **WAMU**- ابرمت سنة 1962، أما الاتفاقية الثانية فهي اتفاقية الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا - **ECWA**-ابرمت سنة 1975، تحت تأثير الازمة المالية والاقتصادية التي عرفتها دول غرب افريقيا مع نهاية ثمانينات القرن العشرين، من جهة، وكانعكاس لتجربة الوحدة الأوروبية، من جهة ثانية، بادرت دول غرب افريقيا بمساعدة البنك المركزي لغرب افريقيا إلى وضع مخطط لإنشاء تكتل اقتصادي يضم دول غرب افريقيا، حيث اكتمل هذا المشروع وتم الإعلان عن انشاء تكتل " الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا [4] سنة 1994.

قام مشروع التكامل في منطقة غرب افريقيا على ثلاثة أسس هي:[5]

- **الاتحاد الجمركي**: من خلال إقامة نظام للرسوم الجمركية الخارجية الموحدة؛ حيث تم وضعه حيز التنفيذ سنة 2000، أين وضعت جميع السلع والخدمات ضمن أربع مجموعات على النحو الاتي:
  - إعفاء جمركي تام (0%) وذلك بالنسبة للسلع الاساسية؛
  - رسم جمركي قدره (5%) بالنسبة للمواد الأولية والسلع الرأسمالية؛
  - رسم جمركي (10%) بالنسبة للسلع الوسيطة؛
  - رسم جمركي قدره (20%) على السلع الاستهلاكية؛
- **السوق المشتركة**: بهدف ضمان حرية انتقال السلع والخدمات والاستثمارات ما بين الدول الأعضاء؛ حيث تم ابرام العديد من الاتفاقيات في هذا المجال: اتفاقية تتعلق بحرية انتقال السلع سنة 1995، وأخرى تتعلق بحرية الافراد سنة 1979، واتفاقية تتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال سنة 2000،
- **الوحدة النقدية**: عن طريق تشكيل عملة نقدية مشتركة " الفرنك " (فرنك الجماعة المالية لإفريقيا Franc CFA)، واسناد مهمة تسيير الشؤون النقدية لدول الاتحاد لبنك مركزي مشترك هو " البنك المركزي لدول غرب افريقيا -BCEAO-".

3.2 معايير التقارب لدول WEAMU:

بهدف تقريب مستوى الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء، ولرفع مستوى التنسيق فيما بينها، وضعت الدول الاعضاء في الاتحاد معايير للتقارب الاقتصادي، حيث تصنف هذه المعاير ضمن مستويين (المستوى الأول والمستوى الثاني) على النحو الاتي:[6]

معايير المستوى الأول: هناك ثلاثة معايير هي:

- معدل التضخم لا يتعد 3% سنويا؛
- نسبة الدين العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعد 70%؛
- عجز الميزانية لا يفوق 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛

معايير المستوى الثاني: هناك معياران هما:

- نسبة كتلة الأجور إلى الإيرادات الجبائية لا تتعد 35%؛
- معدل الضغط الجبائي أكبر أو يساوي 20%؛

3.3 المنطقة النقدية لغرب افريقيا:

تعتبر المنطقة النقدية لغرب افريقيا جزءا من منطقة الفرنك التي أقامتها فرنسا في إفريقيا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بهدف ربط اقتصاد فرنسا باقتصاديات مستعمراتها، وذلك من خلال التحكم في نظامها النقدي والمصرفي عن طريق نظام الفرنك، بحيث تتداول 15 دولة افريقية عملة تسمى " فرنك المستعمرات الفرنسية في افريقيا – Franc CFA-حيث أنه يرتبط بسعر صرف ثابت مع الفرنك الفرنسي.

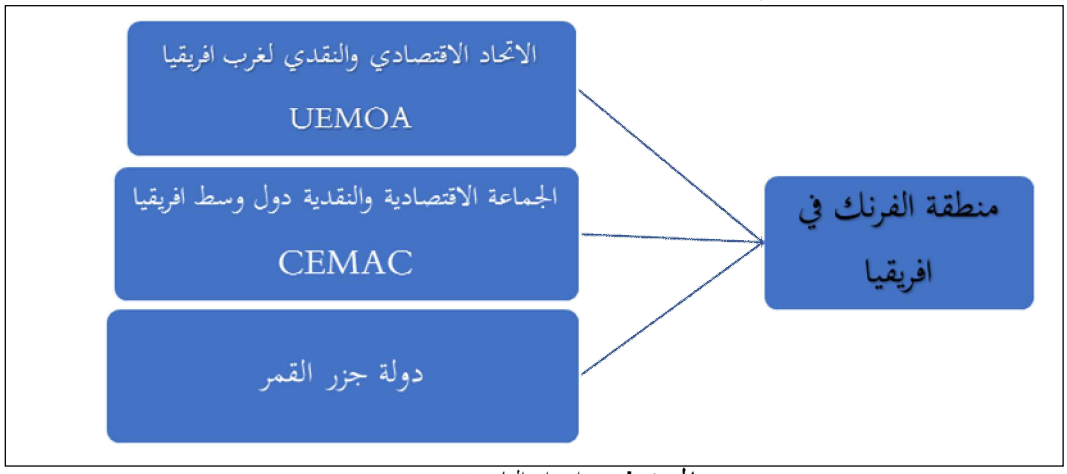
1.3.3 نشأتها:

بعد حصول الدول الافريقية على استقلالها وبهدف المحافظة على هيمنة فرنسا على اقتصاديات مستعمراتها السابقة، بادرت إلى المحافظة على نظام الفرنك من خلال ابرام اتفاقيات في هذا المجال، والتي نتج عنها تكوين ثلاث مناطق نقدية مختلفة هي:[7]

- **المنطقة النقدية لوسط افريقيا:** تضم ستة دول هي: الكاميرون – الكونغو- الغابون – غينيا الاستوائية – جمهورية افريقيا الوسطى – التشاد، تتداول عملة مشتركة هي " فرنك المجموعة المالية لوسط أفريقيا " يرتبط بسعر صرف ثابت مع اليورو (مع الفرنك الفرنسي سابقا) بمعدل: 1 يورو = 655,957 فرنك، وهو غير قابل للتحويل المباشر إلى فرنك المنطقتين المتبقيتين، قامت هذه الدول بتشكيل تكتل اقتصادي هو: الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا (EMCC)
- **المنطقة النقدية لغرب افريقيا:** تضم كلا من: بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال وتوغو، تتداول هذه الدول عملة مشتركة هي: فرنك المجموعة المالية في أفريقيا (منذ عام 1958))، ترميزه الدولي هو -XOF-الذي يديره البنك المركزي للاتحاد (البنك المركزي لدول غرب أفريقيا BCEAO)، ويرتبط بسعر صرف ثابت مع الفرنك الفرنسي سابقا وحاليا مع اليورو بسعر قدره:1 يورو = 655,957 فرنك، شكلت دول هذه المنطقة النقدية تكتل: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (WAEMU).
- **جزر القمر:** تستخدم هذه الدولة فرنكا خاصا بها هو "فرنك جزر القمر" مثبت بسعر صرف ثابت مع اليورو بمعدل 1 يورو = 491,968 فرنك قمري، ترميزه الدولي هو KMF.

الشكل الموالي يوضح هيكل منطقة الفرن في افريقيا:

الشكل رقم (2) هيكل المنطقة النقدية في افريقيا (الفرنك)



المصدر: من إعداد الباحث.

2.3.3 أسس تشكيل المنطقة النقدية لغرب افريقيا

قامت هذه المنطقة النقدية على الركائز الاتية: [8]

- ربط فرنك الجماعة النقدية لغرب افريقيا بسعر صرف ثابت مع الفرنك الفرنسي ثم مع اليورو (سعر الصرف الثابت) ، كان هذا المعدل عند الـــتأسيس (1945) هو : 1 فرنك فرنسي = 1.7 فرنك CFA ، عرف هذا المعدل عدة تخفيضات، بعد تحول فرنسا إلى العملة الاوروبية المشتركة "اليورو" تم تثبيت فرنك هذه المنطقة باليورو وفق المعدل : 1يورو=655.957 فرنك افريقي ابتداء من 1999، ولايزال هذا المعدل هو السائد حاليا.
- ضمان الخزينة الفرنسية تحويل الفرنك الافريقي إلى اليورو بمعدل صرف ثابت بدون شروط ودون حدود، إذا طلبت دول منطقة الفرنك التحويل، لكن ما يلاحظ هو أن هذه الاخيرة لم تلجأ كثيرا إلى طلب التحويل خاصة بعد 1990؛
- ايداع نسبة من احتياطي صرف دول منطقة الفرنك الافريقي على مستوى الخزينة الفرنسية: بموجب الاتفاقية التي تقوم عليها منطقة الفرنك الافريقي، تلتزم الدول الافريقية الخمس عشرة بإيداع نسبة من احتياطي صرفها في حساب خاص يسمى بحساب العمليات (compte d' opérations)على مستوى الخزينة الفرنسية، يخصص هذا الحساب لتسديد المدفوعات الخارجية للدول الافريقية، يمكن ان يكون هذا الحساب دائنا(الرصيد موجب أي المدفوعات أقل من الاحتياطي) او مدينا، ففي الحالة الاولى تدفع الخزينة للدول الاعضاء عائدا بمستوى العوائد المدفوعة في الاسواق المالية، أما إذا كان مدينا، فتلتزم الخزينة الفرنسية بتوازنه ويعتبر المبلغ الذي اضافته قرضا وتلتزم الدول الافريقية الاعضاء بدفع فوائد عليه للخزينة الفرنسية، كانت هذه النسبة عند التأسيس أي من 1948 وإلى غاية 1973 في حدود 100%، ثم تم تخفيضها إلى 65% سنة 1973 ، ليتم تخفيض هذه النسبة إلى حدود 50% سنة 2005 بالنسبة للاتحاد النقدي لغرب افريقيا وسنة 2009 بالنسبة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، لكن بداية من أفريل 2021 تم غلق هذا الحساب وتم تحويل الاحتياطات على مستوى البنك المركزي لمنطقة الفرنك الافريقي .
- حرية انتقال رؤوس الأموال بين منطقة الفرنك الافريقي وفرنسا، مع إمكانية قيام البنك المركزي بفرض قيود على الصرف فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء بمنطقة الفرنك.

3. نظرية المنطقة النقدية المثلى:

المنطقة النقدية عبارة عن فضاء جغرافي يتشكل من دولتين أو أكثر يتم بمقتضاه الاتفاق علـــى اجـــراء التعـــاملات الاقتصادية ما بين أعضائه بسعر صرف ثابت أو بعملة موحدة، في حين تحتفظ كل دولة عضو بتحديد نظام سعر صرف مرن مع العالم الخارجي، وتأخذ المنطقة النقدية صفة المثالية إذا حققت خاصيتين على مستويين هما:

- على المستوى الداخلي: تحقيق معدلات منخفضة من معدل البطالة والتضخم؛
- على المستوى الخارجي: تحقيق توازن في ميزان مدفوعات المنطقة النقدية مع العالم الخارجي؛

هناك نظريتنا أو اتجاهان حول المناطق النقدية هما:[9]

الاتجاه الأول: يعرف بالنظرية التقليدية ومن روادها Mundell (1960) حيث يرى هذا الاتجاه أنه لتكون المنطقة النقدية مثلى يجب أن تتوفر على شروط أساسية سابقة عن تكوينها.

الاتجاه الثاني وهو النظرية الحديثة من روادها Frankel, Rose يرى أن تكوين المنطقة النقدية ينجم عنها آثارا داخلية تعمل على جعلها منطقة نقدية مثلى، فالمنطقة النقدية تكتسب هذه الصفة (المثالية)بعد تكوينها وليس بعوامل سابقة.

1.3 النظرية التقليدية:

يرجع الفضل لهذه النظرية في وضع أسس وقواعد المناطق النقدية، من رواد هذه النظرية Mundell (1960) و McKinnon(1963) و Kenen(1969) ، يرى مندل أن إيجابية نظام سعر الصرف المرن يكمن في إمكانية استخدامه كوسيلة لعلاج مشكلة البطالة الناشئة بسبب عجز الميزان التجاري وذلك من خلال تخفيض سعر الصرف (الاسمي)، أو في الحالة العكسية، لعلاج التضخم الناجم عن فائض الميزان الجاري وذلك من خلال رفع سعر الصرف، حيث يسمح هذا النظام بالتعديل الالي في الميزان الجاري (حسب Friedman 1953).

يرى Mundell أن مرونة الأسعار والأجور واستجابتها بسرعة للتغيرات الحاصلة في الميزان الجاري، من شأنها احداث تعديل في سوق العمل في حالة عدم تمكن نظام سعر الصرف تأدية هذه الوظيفة، ففي حالة تعرض منطقة معينة لصدامات طلب سلبية غير متماثلة، وفي ظل عدم مرونة الأسعار والأجور، فإن التعديل عبر الكميات ينجم عنه ارتفاع البطالة، ويزداد الوضع الاقتصادي سوء في ظل وجود سلطة نقدية موحدة مهمتها الرئيسية التحكم في معدلات التضخم، ومنه تصبح ميزة حرية انتقال عوامل الإنتاج خاصة العمل العامل الوحيد القادر على تقليص معدلات البطالة، وبالتالي فإن اندماج سوق العمل ما بين الدول الأعضاء في المنطقة النقدية يعتبر شرطا ضروريا لمواجهة الصدمات الخارجية، وبالتالي شرطا ضروريا لنجاح واستمرار المنطقة النقدية.[10]

الانفتاح التجاري: كتكملة لتحليل Mundell أضاف Mckinnon (1963) شرطا آخر لتكوين المنطقة النقدية والمتمثل في الانفتاح التجاري، ففي ظل وجود مرونة معتبرة ما بين أسعار السلع والخدمات والمبادلات التجارية، يسمح ارتفاع معدل الانفتاح التجاري بتقليص تغير أسعار الصرف الاسمية الضرورية للتوازن الخارجي وتعزز من أثر سعر الصرف على معدل التضخم الداخلي، مما ينعكس سلبا على التوازن الداخلي، هذه الاثار من شأنها أن تزيد من جاذبية نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة للدول التي لها درجة انفتاح تجاري مرتفع.

أضاف Kenen (1969) شرطا آخر قائم على التخصص الإنتاجي والتجاري، حيث يسمح تقارب تخصص دول المنطقة النقدية في الهيكل الإنتاجي والتجاري من استجابة وتفاعل جيد مع الصدمات الخارجية باختلاف طبيعتها (سواء مست قطاع معين أو اقتصاد بلد معين)، حيث يسمح هذا التقارب بتعرض اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة النقدية لنفس اثار الصدمات الخارجية وبالتالي يجعلهم ينسقون سياسات مجابهتها بصورة مشتركة مما يرفع من فعالية هذه السياسات.

2.3 النظرية الحديثة للمناطق النقدية المثلى

يختلف أصحاب هذا الاتجاه مع سابقه في عدم ضرورة توافر عوامل وشروط معينة لكي تصبح المنطقة النقدية مثلى، بل العكس، فتكوين منطقة نقدية هو الذي ينجم عنه مزايا وخصائص تجعل منها منطقة نقدية مثلى، من بين اهم رواد هذا الاتجاه Frankel et Rose(1998) ، يرى هذا الاتجاه أنه بفعل تعميق مشروع التكامل الاقتصادي ما بين الدول تتقارب وتشابه الدورات الاقتصادية للدول المشكلة للتكتل، فإن تشكيل منطقة نقدية يؤدي إلى تكثيف المبادلات التجارية ما بين دول المنطقة، بفعل تقلص تكلفة المبادلات (اختفاء خطر وتكلفة الصرف)، وبالتالي فإنه عكس Kenen، فإن تشكيل المنطقة النقدية يؤدي إلى تكثيف المبادلات التجارية ما بين الدول المكونة للمنطقة النقدية.

3.3 معايير المنطقة النقدية المثلى

للمنطقة النقدية المثلى عدة معايير؛ يمكن اجمالها في النقاط الاتية:

- ✓ حركية عوامل الإنتاج: ويقصد به انسيابية انتقال عوامل الإنتاج وفي مقدمتها العمل من المناطق أو البلدان ذات معدل البطالة المرتفع إلى المناطق أو الدول ذات البطالة المنخفضة مع ضرورة وجود مرونة في الأجور، حيث تسمح هذه الانسيابية في معالجة البطالة والصدمات الخارجية غير المتماثلة دون ضرورة استخدام سعر الصرف؛
- ✓ درجة الانفتاح الاقتصادي: يؤدي ارتفاع درجة انفتاح اقتصاديات دول المنطقة النقدية إلى تعظيم المنافع الناجمة عن تشكيلها، ففي ظل ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي تقل فعالية تأثير سعر الصرف المرن على الأسعار المحلية ومنه يصبح سعر الصرف الثابت الأكثر فعالية؛
- ✓ التنويع الاقتصادي: حيث أنه تتناسب المنطقة النقدية أو سعر الصرف الثابت طرديا مع درجة التنوع الاقتصادي، وكلما كان الهيكل الإنتاجي لدول المنطقة النقدية متخصصا كان نظام سعر الصرف المرن أكثر مناسبة؛ وذلك للاعتبارات الاتية:[11]
  - انخفاض الطلب على سلعة معينة لا يؤدي على ارتفاع البطالة في حالة وجود تنوع اقتصادي؛
  - مستوى الاستثمار يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى الطلب المحلي في حال التنوع الاقتصادي؛
  - انخفاض الطلب الأجنبي على سلعة معينة قد يعوضه ارتفاع الطلب على سلع أخرى وبالتالي لا يتأثر الميزان التجاري، وبالتالي التنوع الاقتصادي يعمل على امتصاص صدمات الطلب الخارجية؛
- ✓ التكامل الضريبي والمالي: يعمل توفر هذا العامل على تكملة منافع حركية عوامل الانتاج، ويتلخص في تنسيق دول المنطقة النقدية فيما بينها في المسائل الضريبية (تقارب معدلات الضريبة) والمالية (تقارب معدلات الفائدة)؛

- ✓ تماثل الصدمات: ينجم عن تشكيل المنطقة النقدية تراجع قدرة دوله الأعضاء على استخدام مختلف السياسات الاقتصادية بصورة مستقلة، وبالتالي يكون تعرض هذه الدول لنفس الصدمات يسمح لها بتبني سياسات موحدة لمواجهة هذه الصدمات؛
- ✓ تقارب معدلات التضخم: يعمل تقارب واستقرار معدلات التضخم في الدول المشكلة للمنطقة النقدية في المدى المتوسط والبعيد على استقرار المبادلات التجارية البينية ومنه استقرار الميزان التجاري ومنه تقل الحاجة إلى استخدام سياسة سعر الصرف لعلاج اختلال هذا الميزان.

4 تطبيق معايير المنطقة النقدي المثلى على دول WAEMU:

من أجل الحكم على مدى تحقق معايير المنطقة النقدية المثلى في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، سنقوم بعرض واقع هذه المعايير والشروط على هذا الاتحاد وذلك حسب ما توافر من معطيات.

1.4 انتقال عوامل الإنتاج داخل الاتحاد: يمكن دراسة هذا المتغير من خلال مساهمة اليد العاملة من الدول الأعضاء في إجمالي عدد السكان في دولة عضو، وهو ما يوضحه الجدول الموال:

الجدول رقم (2): انتقال اليد العاملة لخمس دول من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (الفترة 2010-2020)

الدخول	النسبة من إجمالي السكان (%)
بوركينافاسو وبقية دول WAEMU	8
ساحل العاج وبقية دول WAEMU	16
مالي وبقية دول WAEMU	14
النيجر وبقية دول WAEMU	14
السنغال وبقية دول WAEMU	7
المتوسط	11.8

المصدر: GUINDO Laya Amadou, L'UEMOA, une zone monétaire optimale ex-ante ou pas ?, Revue Française d'Economie et de Gestion, Volume 3: Numéro 6 ; p.27

يتضح من خلال الجدول أن نسبة انتقال العمالة داخل دول الاتحاد تبقى ضعيفة، حيث أن أعلى نسبة هي 16% بالنسبة لساحل العاج أي أنها تعتبر الأكثر استقطابا لليد العاملة من دول الاتحاد وذلك راجع في الأساس لكونها الاقتصاد الأكثر تطورا ونمو من بقية الدول الأعضاء، أما أضعف نسبة فهي 7% بالنسبة للسنغال، وذل لقلة فرص العمل فيها ولكونها الدولة الأكبر من حيث عدد السكان، لكن إجمالا تعتبر نسبة انتقال اليد العاملة منخفضة مما قد يعرقل تطور المبادلات البينية.

يتميز سوق العمل في منطقة الفرنك الافريقي بجملة من الخصائص معظمها لا يسمح بمرونة في انتقال العمالة ما بين الدول الأعضاء، الجدول الموالي يبين أهم مميزات سوق العمل في الاتحاد النقدي لغرب افريقيا:

الجدول رقم (3) خصائص سوق العمل في منطقة الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا (WAEMU)

	نسبة العمالة غير الرسمية	نسبة العمالة غير الرسمية في القطاع الخاص	نسبة العمل الذاتي	نسبة الامية	نسبة الشباب بين 15و24 سنة دون عمل ودراسة وتكوين

البنين	97	99	81	42	35
بوركينافاسو	95	99	69	35	42
ساحل العاج	87	92	64	72	35
غينيا بيساو	-	99	79	81	25
مالي	93	96	66	34	51
النيجر	78	99.5	74	28	69
السنغال	96	98	68	52	41
الطوغو	90	98	86	60	27
WAEMU	91	98	73	50	40

المصدر: Nations Unies, Examen de la politique d'investissement, US, 2024, p ;24

يمكن استنتاج أهم خصائص سوق العمل في النقاط الاتية:

- ✓ **هيمنة القطاع غير الرسمي على القطاع الرسمي:** تتميز كلا المنطقتين المشكلتين (بالإضافة إلى جزر القمر) لمنطقة الفرنك الافريقي بهيمنة الأنشطة غير الرسمية أو الموازية حيث تشكل نسبة كبيرة جدا تصل في الاتحاد النقدي لغرب افريقيا (WAEMU) نسبة 90% كمتوسط وذلك سنة 2019، بما أن هذه الأنشطة غير مصرح بها في بلدها الأصلي فلا يمكن نقلها وتوطينها بقية الدول الأعضاء.
- ✓ **هيمنة الاعمال الحرة:** تتميز الاعمال المقامة داخل المنطقة بصغر الحجم وأخذها الطابع الفردي على حساب المشروعات المتوسطة والكبيرة، حيث تبلغ نسبتها إلى إجمالي الأنشطة 73% وهي نسبة كبيرة جدا، مما يجعل من عملية نقلها وتوسعها خارج موطنها الأصلي في غاية الصعوبة؛
- ✓ **ارتفاع نسبة الأمية:** مما لا شك فيه أن ارتفاع نسبة الامية لدى الافراد يؤثر سلبا على مستوى تكوينهم وتأهيلهم في المجال الوظيفي، وهذه الخاصية لها علاقة مباشرة بارتفاع نسبة الاعمال الحرة أو العمل الذاتي، كون هذه الأخيرة لا تتطلب تنظيما وتأهيلا كبيرين.
- ✓ **هدر الطاقات التشغيلية:** يلاحظ من خلال العمود الأخير من الجدول أن طاقات نشطة معتبرة تصل في المتوسط إلى 40% لا تمارس أي نشاط سواء كان علمي أو وظيفي أو تأهيلي، الشيء الذي يحرم سوق العمل والاقتصاد من طاقات معتبرة.

2.4 معدل الانفتاح التجاري لدول الاتحاد: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الجدول الموالي يبين هذا المؤشر في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا:

الجدول رقم (4): معدل الانفتاح التجاري لدول WAEMU

الفترة	2004-2000	2009-2004	2014-2010	2017-2013
معدل انفتاح منطقة **WAEMU** على العالم الخارجي نسبة من PIB	29,96	50,27	61 .15	54.01
معدل انفتاح دول **WAEMU** فيما بينها نسبة من PIB	3,92	5,92	7.00	6.56

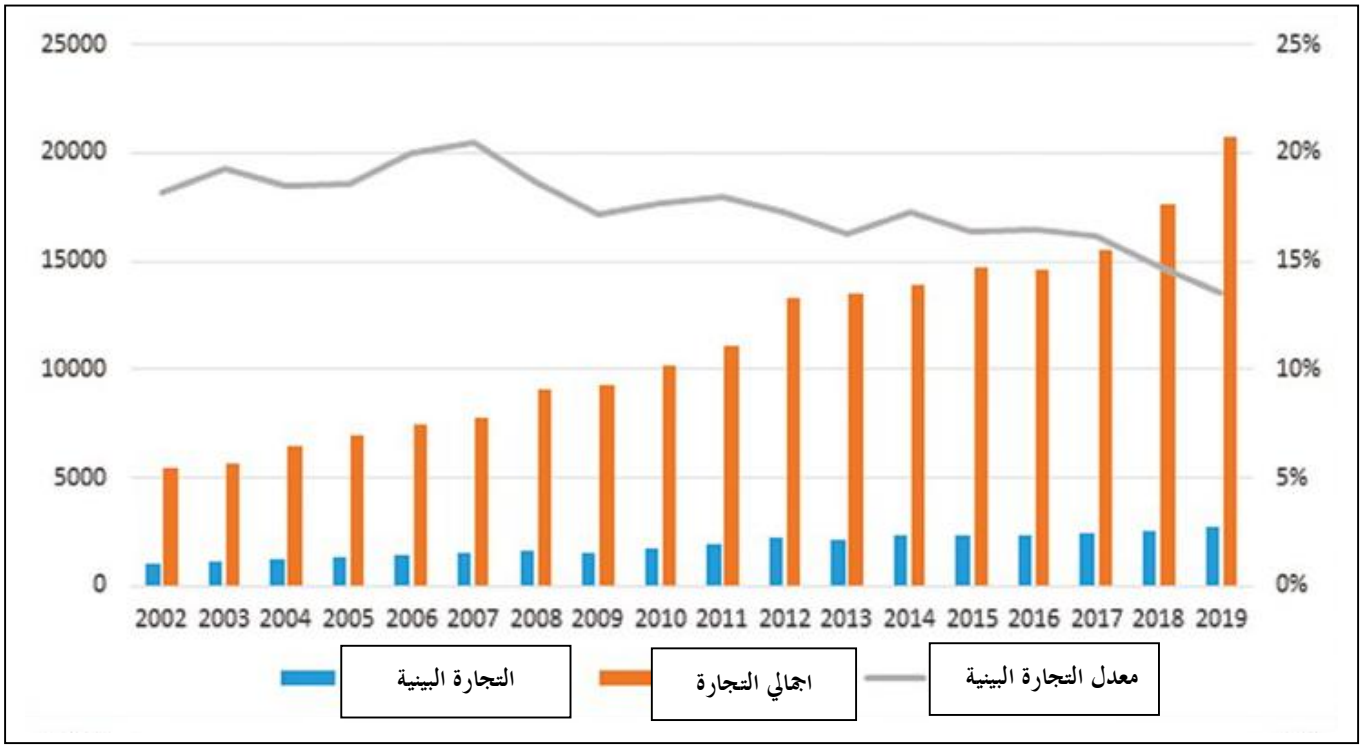
المصدر: **Boua Siriki DEMBELE , intégration économique et monétaire: une étude dynamique des deux zones Francs, revue ; Finance & Finance Internationale, N°21 janvier 2021, p. 11**

يبين الجدول واقعين مختلفين: من جهة تسجل دول الاتحاد النقدي معدلا مقبولا نسبيا في الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وذلك راجع في اعتماد هذه الدول على تصدير المواد الأولية للعالم الخارجي، في المقابل تسجل دول الاتحاد معدل انفتاح تجاري فيما بينها ضعيف جدا (لم يتعد 7%) وذلك راجع لعدة عوامل أبرزها: تشابه الهيكل الإنتاجي والتجاري للدول الأعضاء (دول مصدرة لمواد أولية) وتعتمد على القطاع الفلاحي بنسبة كبيرة - ضعف البنية التحية خاصة فيما يتعلق بوسائل النقل والمواصلات.

كما أن دول الاتحاد لم تتمكن من تحسين هذه النسبة بالرغم من مرور 30 سنة من تكوين الاتحاد، ومنه لم يكن لتشكيل المنطقة النقدية الأثر المنتظر من تحسين الانفتاح التجاري.

3.4 التجارة البينية في WAEMU : يعتبر تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا من بين أهم الأهداف التي سعى لتحقيقها هذا التكتل، كما تعتبر من بين أهم المزايا المتوقع تولدها من وراء تشكيل منطقة نقدية، فزوال تكاليف ومخاطر الصرف وإلغاء الحواجز الجمركية من شأنها زيادة التجارة البينية، لكن ما يلاحظ أن واقعها في دول الاتحاد مغاير تماما، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3): التجارة البينية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا



المصدر: BCEAO ; Balance of Payments and international Investments position ; 2019

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة التجارة البينية لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا تتميز بميزتين هما:

- ✓ تذبذب نسبة التجارة البينية وتوجهها نحو التراجع: فهناك عدم استقرار في هذه النسبة من سنة لأخرى، حيث أنها بدأت بالنمو بعد سنة 1995 أي بعد دخول اتفاقية هذا الاتحاد حيز التنفيذ، حيث انتقلت من 12,5 % إلى حوالي

18% خلال الفترة 1995-2000، لكنها بدأت بالتراجع واستمر هذا الاتجاه لتصل إلى حدود 7,5% سنة 2021، وذلك راجع لعدة عوامل هيكلية أهمها: عدم وجود فرص للتكامل التجاري وذلك بسبب تشابه الهيكل الإنتـــاجي والتجاري لدول الاتحاد.

- ✓ ضعف معدل التجارة البينية وعدم تمكن دول المنطقة من تحسينها مع مرور الوقت، وهذا يدل على فشل المنطقـــة النقدية في هذا المجال، وبالتالي عدم تحقيق ميزة محورية من مزايا المناطق النقدية المثلى.

4.4 مدى التزام دول المنطقة النقدية بمعايير التقارب الاقتصادي: بهدف رفع درجة التكامل والتنسيق، فقد أقر الاتحاد مجموعتين من معايير التقارب الاقتصادي (تم التطرق لهم)، بحيث يساعد التزام الدول الأعضاء بهذه المعايير على إيجاد تجانس وتقارب في مواجهة الصدمات الخارجية وهو شرط رئيسي من شروط تكوين منطقة نقدية مثلى، الجدول الموالي يبين مدى التزام دول الاتحاد بمعايير التقارب الاقتصادي:

جدول رقم (5) عدد الدول الأعضاء في WEAUM غير الملتزمة بمعايير التقارب الاقتصادي

	المعيار	2016	2017	2018	2020
معايير المستوى الاول					
عجز الميزانية \ PIB	≤-3%	7	4	5	8
نسبة التضخم	≤3%	0	0	0	2
الدين العام من PIB	≤70%	0	0	0	0
معايير المستوى الثاني					
كتلة الأجور\ إيرادات الضريبة	≤35%	6	6	6	7
معدل الضغط الجبائي	≤20%	7	7	8	8

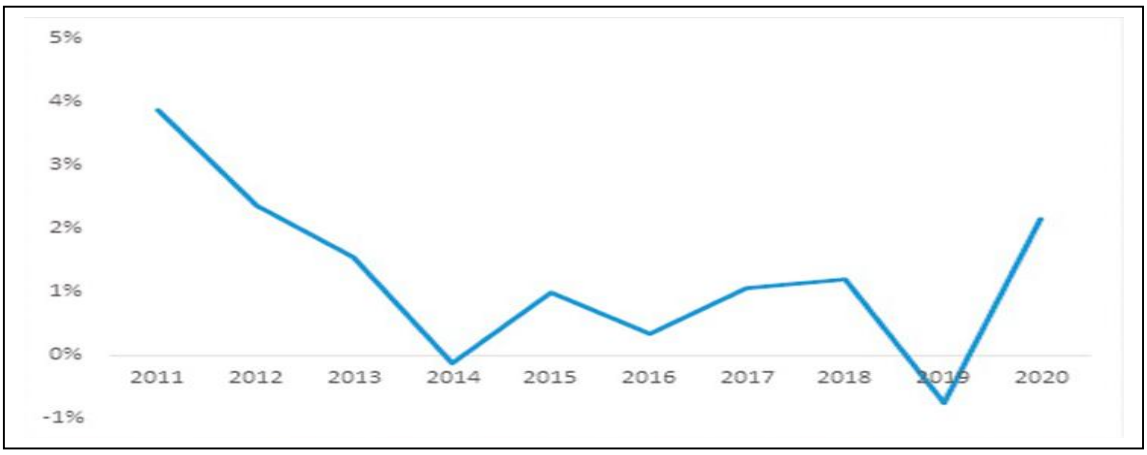
المصدر: WAEMU Commission, December 2020

يوضح الجدول تباينا في التزام الدول الأعضاء من معيار لأخر، حيث أن المعيار الدول والذي يهدف إلى التحكم في عجز الموازنة العامة، نلاحظ أنه في سنة 2020 لم تتمكن أي دولة عضو من الالتزام به، بينما المعيار الثاني والثالث والذي يهدف إلى تحقيق استقرار في المجال النقدي، فنلاحظ أن معظم الدول استطاعت تحقيقه، وذلك نظرا لوجود سلطة نقدية مشتركة تتمثل في البنك المركزي لدول غرب افريقيا (BCEAO).

أما فيما يخص المعيارين الأول والثاني المتعلقين بالمستوى الثاني فمعظم الدول لم تلتزم به، فإجمالا نلاحظ أن دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لم تستطع خلق تناسق وتقارب اقتصادي فهي منطقة غير متجانسة، فالتقارب محصور في المجال النقدي فقط، وبالتالي لا يمكنها الاستفادة من مزايا المنطقة النقدية.

5.4 معدل التضخم لدول WAEMU: يتطلب تشكيل منطقة نقدية تخلي الدول الأعضاء عن الاعتماد بصورة منفردة عن تبني ووضع السياسات النقدية لمواجهة مختلف الاختلالات التي قد تحدث ومن بينها معدل التضخم، لذا على الدول الأعضاء تحديد معدل تضخم مستهدف والتزام جميع الدول الأعضاء بالالتزام به، الشكل الموالي يبين تطور معدل التضخم لدول الاتحاد:

الشكل (4) تطور معدل التخم في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا لسنوات مختارة



المصدر: Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest (BCEAO)

يتبين من خلال الشكل أن دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا التزمت بمعدل تضخم في حدود المعيار المطلوب (أقل من 3%)، وذلك راجع بالأساس إلى السياسة النقدية الصارمة التي يتبانها البنك المركزي لدول الاتحاد والذي يعتمد على سياسة الكبح النقدي أي التحكم في الكتلة النقدية للتحكم في مستوى التضخم، رغم ما لهذه السياسة من آثار سلبية على مجال الاستثمار والتوظيف.

4. تحليل النتائج:

بناء على ما تم تحليله في العرض، فإن البحث توصل إلى جملة من النتائج هي:

- يعتبر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا بضعف هيكلي في بناء مشروعه التكاملي، وذلك لعدم مراعاته أساسيات تكون تكامل اقتصادي، فقد نشأ في شكل تكامل نقدي (مرحلة لاحقة) قبل أن يحقق شروط تكوين تكامل اقتصادي (مرحلة أولية)؛
- لا يتوافر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا على شروط تكوين منطقة نقدية مثلى حسب النظرية الكلاسيكية، فمعظم شروط تكوينها – باستثناء تقارب معدلات التضخم – غير محققة، وذلك راجع لعدم توافر فرصا للتكامل فاقتصاديات الدول الأعضاء تعتمد بشكل رئيسي على انتاج وتصدير المواد الأولية مما يقلل من فرص خلق تكامل اقتصادي وتجاري، ومنه تم اثبات صحة فرضية البحث الأولى؛
- لم يترتب عن تكوين منطقة نقدية في غرب افريقيا ظهور الاثار المتوقعة (حسب النظرية الحديثة للمناطق النقدية)، بحيث لم ينجم عنها زيادة في المبادلات التجارية والاستثمارات، فمعدل التجارة ما بين دول الاتحاد في انخفاض مستمر، وتعتبر من أضعف المعدلات المحققة مقارنة ببقية التكتلات الاقتصادية، فهي فقط في حدود 14% في حين تبلغ 60% في الاتحاد الأوربي وأكثر من 50% في آسيا؛ ومنه تم نفي الفرضية الثانية؛

- بهدف زيادة التناسق ما بين دول الاتحاد، فقد تم وضع معايير للتقارب الاقتصادي على مستويين، ثلاث معايير تتعلق بالمستوى الأول (نسبة عجز الموازنة للناتج- نسبة الديون للناتج – معدل التضخم) ومعيارين يتعلقان

بالمستوى الثاني (معدل الضغط الجبائي – نسبة تغطية الإيرادات الجبائية للأجور)، من بين المعايير الخمسة، لم تلتزم معظم الدول الأعضاء إلا بمعيار واحد والمتعلق بمعدل التضخم، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة؛

5. خلاصة:

لقد تطرق هذا البحث إلى تكامل من أقدم التكاملات الاقتصادية في افريقيا والمتمثل في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا(WAEMU)، حيث بدأ في شكل منطقة نقدية وهي منطقة الفرنك الافريقي، حيث أسسته فرنسا (باعتبار دوله كانت مستعمرات فرنسية) منذ بداية الحرب العالمية الثانية، استمرت هذه المنطقة النقدية بعد حصول دولها الأعضاء على الاستقلال، ثم تطور بانضمام أعضائها إلى اتفاقية (ECWAS) سنة 1975، وتعمق مشروع التكامل، من خلال تشكيل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا (WAEMU) سنة 1995، حيث سعت دوله الأعضاء إلى بناء تكامل ذو بعدين: بعد اقتصادي وبعد نقدي (منطقة نقدية).

ركز هذا البحث دراسة البعد النقدي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا وذلك من خلال تقييم أداء هذه المنطقة على ضوء نظرية المناطق النقدية المثلى.

تبين من خلال الدراسة أن المنطقة النقدية لغرب افريقيا لم تستوفي معايير المناطق النقدية المثلى وافتقارها أصلا لأسس تشكيلها، لذا على الدول الأعضاء إعادة النظر في استراتيجياتها التكاملية، والتركيز على خلق مناخ مناسب للتكامل، فلا يمكن بناء تكامل نقدي دون أن يسبقه تكامل اقتصادي بصفة عامة وتجاري بصفة خاصة.

6. الهوامش والإحالات:

[1] Théophile T. Azomahou, Franc CFA : **l'économie politique de deux blocs non communicants. New African,** 7 Novembre 2023**.**

[2] www.uemoa.int/fr/le-traite-modifie2025, consulté le; 20-11-2025.

[3] www.uemoa.int/fr/le-traite-modifie, 2025 consulté le ; 22-11-2025

[4] Vincent Zoma, Wendpanga Manassé Congo, **Foundations of the regional integration of the West African economic and monetary union (WAEMU**), International Journal of Humanities and Social Science Research, 2022.

[5] Alehile Kehinde، John Olare Adeyemi, **Economic and trade integration in West Africa : The role of the West African Economic and Monetary Union (WAEM,** *International Journal of Advanced Economics ; September 2025.*

[6] La Banque de France, La Zone Franc, février 2020.

[7] Viedie Henri-Louis, **le franc CFA : impact sur les taux d'inflation et décroissance des pays d'Afrique de l'Ouest et d'Afrique centrale sur la période 1999 -2017**. Policy center, Novembre 2018.

[8] Bedzigui yann, **La zone FRANC : un reliquat d'avenir,** Annuaire français de relations internationales, Paris, 2012.

[9] دعاء خليل وفايز دهمان، **دراسة إمكانية اعتبار مجلس التعاون الخليجي منطقة نقدية مثلى**، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، دمشق، 2017.

[10] Cheikh Ahmed DIOP, UEMOA **et la perspective d'une zone monétaire unique de la CEDEAO ; les enseignements d'un modèle de gravité**, Document d'Etude et de Recherche de la BCEAO, Avril 2007, p.6

[11] Nouri Mounira, **The European Monetary Union : A Pioneering Experience in Optimal Currency Areas**, Industrial Economics Review, Volume : 14 / N°: 02 (2024), Algeria.